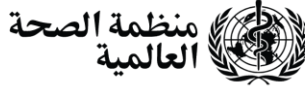


هيئة الدستور الغذائي



منظمة الصحة
العالمية

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

CX/CAC 19/42/8 Add.1

البند 7-1 من جدول الأعمال

يونيو/حزيران 2019

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

هيئة الدستور الغذائي

الدورة الثانية والأربعون

مركز جنيف الدولي للمؤتمرات، جنيف، سويسرا، 8-12 يوليو/تموز 2019

اقتراحات لعمل جديد¹

ترد أدناه قائمة اقتراحات لوضع مواصفات جديدة ونصوص ذات صلة بها، بما في ذلك الإشارة المرجعية إلى وثيقة المشروع في التقرير ذي الصلة. والهيئة مدعوة لأن تقرّر ما إذا كانت ستقوم بعمل جديد أم لا في كل حالة من الحالات، مع الأخذ في الحسبان الاستعراض التقييمي الذي أجرته اللجنة التنفيذية، ولأن تحدّد أي جهاز فرعي أو جهاز آخر ينبغي أن يؤدي العمل. والهيئة مدعوة إلى بحث هذه الاقتراحات في ضوء خطتها الاستراتيجية للفترة 2014-2019 والمعايير لتحديد أولويات العمل والمعايير لإنشاء أجهزة فرعية لهيئة الدستور الغذائي.

المرجع ووثيقة المشروع	النص	جهاز الدستور الغذائي
الوثيقة REP19/PR الفقرة 206، المرفق التاسع	اقتراح للقيام بعمل جديد بشأن وضع خطوط توجيهية للمركبات التي لا تثير غير قلق متدنٍ على الصحة العامة، والتي يمكن استثناءها من عملية وضع الحدود القصوى للمخلفات	لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات
الوثيقة REP19/PR الفقرة 250، المرفق العاشر	قائمة أولويات المبيدات لتقييمها من قبل الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات ²	المبيدات
الوثيقة REP19/CF الفقرة 96، المرفق السادس	وضع الحدود القصوى للرصاص لبعض فئات الأغذية	

¹ ترد في هذه الوثيقة الاقتراحات المبنية عن اجتماعات الدستور الغذائي التي انعقدت في أبريل/نيسان ومايو/أيار 2019، والتي تتعلق بوضع مواصفات جديدة ونصوص ذات صلة.

² ترد قائمة الأولويات في المرفق العاشر بالوثيقة REP19/PR.

المرجع ووثيقة المشروع	النص	جهاز الدستور الغذائي
الوثيقة REP19/CF الفقرة 107، المرفق السابع	تنقيح مدونة الممارسات لمنع وخفض تلوث الأغذية بالرصاص (CXC 56-2004)	
الوثيقة REP19/CF الفقرة 112، المرفق الثامن	وضع مدونة ممارسات لمنع وخفض تلوث حبات الكاكاو بالكادميوم	لجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية
الوثيقة REP19/CF الفقرة 155، المرفق التاسع	وضع الحدود القصوى لمخلفات الأفلاتوكسين في بعض الحبوب والمنتجات القائمة على الحبوب، بما في ذلك أغذية الرضع والأطفال الصغار	
الوثيقة REP19/FL الفقرة 91 (أ)، المرفق الثالث	مشروع توجيهات مقترحة بشأن مبيعات الإنترنت/التجارة الإلكترونية	
الوثيقة REP19/FL الفقرة 98 (أ)، المرفق الرابع	اقتراح للقيام بعمل جديد بشأن التوسيم الاحترازي لمسببات الحساسية: مراجعة المواصفة العامة لتوسيم الأغذية المعبأة مسبقاً: التوسيم الاحترازي لمسببات الحساسية، والتوجيهات بشأن التوسيم الاحترازي لمسببات الحساسية أو التوسيم الاستشاري	لجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية

الملحق الأول

وثيقة مشروع

اقترح للقيام بعمل جديد بشأن وضع خطوط توجيهية للمركبات التي لا تثير غير قلق متدنٍ على الصحة العامة والتي يمكن استثنائها من عملية وضع الحدود القصوى للمخلفات التابعة للدستور الغذائي

أولاً - الهدف والنطاق

يهدف العمل الجديد المقترح إلى توفير خطوط توجيهية مرجعية دولية لمواءمة المفاهيم والمعايير لتحديد المبيدات التي لا تثير غير قلق متدنٍ على الصحة العامة، والتي يجب اعتبارها مستثناة من عملية وضع الحدود القصوى للمخلفات التابعة للدستور الغذائي، أو الإشارة إلى أن حدود قصوى للمخلفات ليست ضرورية لها.

ثانياً - الجدوى وحسن التوقيت

يفرض السيناريو التنظيمي العالمي للمبيدات الكيميائية المصدر قيوداً متزايدة على هذا النوع من المنتجات، سواء من حيث الترخيص بها، أو الحدود القصوى لمخلفاتها المسموح بها في الأغذية والأعلاف. وينتج ذلك عن تزايد الشواغل التي تتعلق بالصحة العامة، والتي عبّر عنها المستهلكون، والهيئات العلمية، والمنظمات التي تعنى بصحة المستهلك، والعديد من وكالات تقييم المخاطر وإدارتها في جميع أنحاء العالم.

ولا تزال المنتجات التي لا تثير غير قلق متدنٍ على الصحة العامة، مثل المبيدات الحيوية، تلعب دوراً أكثر أهمية في وقاية النباتات، وهناك قلق من أنه إذا لم يتم اعتبارها "آمنة" أو إدراجها كجزء من مواصفات الدستور الغذائي، فسوف يتردد المزارعون في دمج هذه الأدوات الهامة في ممارساتهم الزراعية.

ويستمر هذا السيناريو في تعزيز تطوير تكنولوجيات ومنتجات جديدة لوقاية النباتات، والعديد منها مصنوع من منتجات من أصل بيولوجي أو طبيعي، ما يمثل مكملاً للحماية الكيميائية للنباتات. وفي السنوات الأخيرة، كانت هناك زيادة كبيرة في الاستخدام العالمي للمبيدات الحيوية، سواء في الزراعة التقليدية أو الإنتاج العضوي. ووفقاً لـ Dunham Trimmer (2017)، نما سوق المبيدات الحيوية بين 12 و17 في المائة سنوياً خلال السنوات الخمس الماضية، مما يمثل نمواً أسرع بمرتين أو ثلاث مرات من سوق المبيدات الكيميائية. وتجدد الإشارة كذلك إلى أن أدوات المكافحة غير الكيميائية والبيولوجية تلعب دوراً متزايد الأهمية في نهج الإدارة المتكاملة للآفات.

ثالثاً - القضايا الرئيسية التي يجب معالجتها

تعريف المفاهيم والمقترحات الخاصة بمعايير تحديد المبيدات التي لا تثير غير قلق متدنٍ على الصحة العامة التي تعتبر معفاة من عملية وضع الحدود القصوى للمخلفات.

رابعاً- تقييم على أساس معايير تحديد أولويات العمل

المعيار العام

الأهمية بالنسبة إلى الأهداف الاستراتيجية للدستور الغذائي

سيساهم تطوير هذا العمل في الهدف الاستراتيجي 1 من الخطة الاستراتيجية للفترة 2014-2019: "وضع مواصفات غذائية دولية تعالج قضايا الأغذية الراهنة والمستجدة"، وعلى وجه الخصوص الهدف 1-2: "تحديد المسائل المستجدة واحتياجات الأعضاء بشكل استباقي، وعند الاقتضاء، وضع المواصفات الغذائية ذات الصلة".

المعايير المطبقة على القضايا العامة

تنوع التشريعات الوطنية والعقبات الناتجة عن التجارة الدولية أو العقبات المحتملة أمامها

يكشف تحليل موجز مقارنة للتشريعات الدولية بشأن تقييم المبيدات وترخيصها في ما يتعلق بالمواد التي لا تثير غير قلق متدنٍ على الصحة العامة والتي تشمل بعض المواد المعدنية ذات الأصل الطبيعي، فضلاً عن المبيدات ذات الأصل البيولوجي، عن وجود معايير مختلفة للإعفاء من الحدود القصوى للمخلفات.

ولم يتم الإبلاغ عن أية قضايا كبيرة تتعلق بالتجارة الدولية حتى الآن. ومع ذلك، يمكن للأحكام الوطنية المعمول بها، وعدم وجود توجيهات واضحة بشأن هذه المواد، أن تؤدي إلى خلق قضايا تجارية في المستقبل.

أ- نطاق العمل ومجموعة الأولويات بين أقسام العمل المختلفة

أنظر القسم الأول.

ب- العمل الذي بدأت به بالفعل المنظمات الدولية الأخرى في هذا المجال و/أو اقترحت المنظمة أو المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة.

حافظ فريق الخبراء المعني بالمبيدات الحيوية، التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على إعداد وثيقة دليل بشأن معايير الإعفاء من الحدود القصوى للمخلفات "للمواد النشطة"، على جدول أعماله لعام 2017. وتم إطلاع فريق الخبراء المعني بالمبيدات الحيوية، خلال اجتماعه في يونيو/حزيران 2018، بشأن العمل الذي بدأ في لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات، ولهذا السبب قرر الفريق تعليق المضي قدماً في هذا العمل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ودعم تقدمه في لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات.

ج- جدوى موضوع الاقتراح لتوحيد المقاييس

يعتبر الاقتراح ممكناً، بما أنه كما كان عليه في الأعمال الأخرى التي تم تطويرها على مستوى الدستور الغذائي، حيث يمكن استخدام اللوائح الخاصة بالأعضاء الحاليين كأساس، كما يمكن استخدام التقدم المحرز بهذا الشأن من قبل المنظمات الحكومية الدولية الأخرى كمرجع.

د- دراسة الحجم العالمي للمشكلة أو القضية

أنظر البند الثاني من هذه الوثيقة.

خامساً- معلومات عن العلاقة القائمة بين هذا الاقتراح وغيره من وثائق الدستور الغذائي الموجودة

بعد المراجعة البيبليوغرافية لنصوص الدستور الغذائي، يمكن ملاحظة أن الخطوط التوجيهية للدستور الغذائي المتعلقة بهذا النوع من المنتجات موجودة في الوثيقة المعنونة "الخطوط التوجيهية المتعلقة بإنتاج وتجهيز وتوسيم وتسويق الأغذية المنتجة عضوياً (GL 32-99)"، التي أعدتها لجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية، والتي تعرض في الملحق الثاني، الجدول 2، قائمة بالمواد المسموح بها للإنتاج العضوي، تشمل المواد المعدنية ذات الأصل الطبيعي، وكذلك المبيدات ذات الأصل البيولوجي. غير أنها لا تحدد ما إذا كانت هذه المواد معفاة من وضع الحدود القصوى للمخلفات، ولا تغطي النقاط الأساسية التي يتعين معالجتها في الخطوط التوجيهية المقترحة، على سبيل المثال مواءمة المفاهيم، ومعايير تصنيف المركبات التي لا تثير غير قلق متدنٍ على الصحة العامة، وما إلى ذلك، حيث تكمن الخبرة بهذا الشأن مع لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات.

سادساً- تحديد توافر الخبراء العلميين عند الحاجة

سيتم أخذ مشورة أمانة الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، كمرجع عند وضع الخطوط التوجيهية.

سابعاً- تحديد أية احتياجات لمساهمة فنية في مواصفة ما من قبل المنظمات الخارجية

في الوقت الحالي، لم يتم تحديد أي حاجة للمساهمات.

ثامناً- الجدول الزمني المقترح لتطوير العمل الجديد

رهنأ بموافقة الدورة الثانية والأربعين لهيئة الدستور الغذائي (2019)، سيتم النظر في الخطوط التوجيهية خلال الدورة الثانية والخمسين للجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات (2020)، وينبغي استكمالها باعتمادها من قبل الهيئة في عام 2022 أو قبل ذلك.

الملحق الثاني

وثيقة مشروع للقيام بعمل جديد وضع الحدود القصوى للرصاص في بعض فئات الأغذية

1- الهدف والنطاق

يهدف هذا العمل إلى حماية الصحة العامة من خلال موازنة مستوى الرصاص في فئات الأغذية غير المدرجة في المواصفة العامة للملوثات والسُموم في الأغذية والأعلاف (CXS 193-1995)، وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية الدولية.

2- الجدوى وحسن التوقيت

تم تقييم الرصاص من قبل لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، في اجتماعاتها السادس عشر، والثاني والعشرين، والثلاثين، والحادي والأربعين، والثالث والخمسين، والثالث والسبعين. وفي الاجتماع الثالث والسبعين للجنة المشتركة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، أُجري تقييم جديد من حيث السمية للرصاص في الأغذية، بناءً على طلب لجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية. وفي التقييم،³ ذكر الاجتماع الثالث والسبعون للجنة المشتركة أن التعرض للرصاص يرتبط بمجموعة واسعة من الآثار، بما في ذلك مختلف آثار النمو العصبي، وضعف وظائف الكلى، وارتفاع ضغط الدم، وضعف الخصوبة، ونتائج الحمل الضارة. وبسبب التأثيرات على النمو العصبي، يعتبر أن الأجنة والرضع والأطفال يشكلون المجموعة الفرعية الأكثر تأثراً بالرصاص. وقد سحبت اللجنة المشتركة المتناول الأسبوعي المؤقت المسموح به، أي 25 ميكروغرام/كيلوغرام، وخلصت إلى أنه نظراً لعدم وجود دليل بشأن مستوى التأثير، فإنه لا يمكنها تحديد مستوى مقبول من المتناول المسموح به. كما خلصت اللجنة المشتركة أيضاً إلى أنه بالنسبة إلى الأشخاص الذين يعانون من التعرض الغذائي المطول إلى مستويات أعلى من الرصاص، ينبغي اتخاذ تدابير لتحديد المصادر المساهمة الرئيسية، وإذا لزم الأمر، تحديد طرق للحد من التعرض الغذائي متناسب مع مستوى الحد من الخطر.

وإن الغذاء هو المصدر الرئيسي للتعرض إلى الرصاص. ولا يوجد في المواصفة العامة للملوثات والسُموم في الأغذية والأعلاف حدود قصوى للرصاص محددة لعدة فئات من الأغذية التي تؤثر بشكل أكبر على التعرض الغذائي مقارنةً بالعديد من الحدود القصوى الحالية لفئات مثل صلصة المانجو، والخيار المخلل، وغير ذلك. ومع ذلك، يتم استهلاك بعض فئات الأغذية على نطاق واسع، و/أو أنها قد تحتوي على مستويات عالية من الرصاص، ويمكن أن تسهم بشكل كبير في تناول الرصاص.

³ لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية. تقييم بعض المواد المضافة إلى الأغذية والملوثات. التقرير الثالث والسبعون للجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية. سلسلة التقارير الفنية لمنظمة الصحة العالمية رقم 960.

وفي هذا السياق، يجب تطوير عمل جديد للحدود القصوى للرصاص في مختلف فئات الأغذية التي لا تغطيها المواصفة العامة للملوثات والسموم في الأغذية والأعلاف، بهدف تقليل التعرض للرصاص.

3- الجوانب الرئيسية التي ينبغي تغطيتها

حدود قصوى جديدة للرصاص في فئات الأغذية التالية:

- أغذية الرضع والأطفال الصغار (باستثناء تلك التي تم وضع حدود قصوى لها في المواصفة العامة للملوثات والسموم في الأغذية والأعلاف)
- التوابل والأعشاب العطرية
- البيض
- السكريات والحلويات باستثناء الكاكاو

ونظراً إلى أن فئات الأغذية المذكورة أعلاه واسعة النطاق، سيساعد تحليل لمزيد من البيانات الموجودة في تحديد الفئات الفرعية التي ينبغي وضع حدود قصوى لها.

تقييم على أساس معايير تحديد أولويات العمل

- (أ) حماية المستهلك من ناحية الصحة وسلامة الأغذية، وضمان اتباع ممارسات عادلة في تجارة الأغذية ومراعاة الاحتياجات التي يمكن التعرف عليها في البلدان النامية.
- سيحدد العمل الجديد الحد الأقصى (الحدود القصوى) للرصاص في عدة فئات.
- (ب) تنوع التشريعات الوطنية والعوائق الظاهرة أو المحتملة الناجمة عنها التي تواجه التجارة الدولية سيوفر العمل الجديد حدوداً قصوى متوائمة على المستوى الدولي.

(ج) العمل الذي قامت به بالفعل منظمات دولية أخرى في هذا المجال

لقد قامت لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية بتقييم المخاطر بالنسبة إلى الرصاص.

4- الصلة بالأهداف الاستراتيجية للدستور الغذائي

يندرج العمل المقترح ضمن الأهداف الاستراتيجية للدستور الغذائي التالية للخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2014-2019:

الهدف الاستراتيجي 1: وضع مواصفات غذائية دولية تعالج قضايا الأغذية الراهنة والمستجدة

تم اقتراح هذا العمل استجابة للاحتياجات التي حددتها لجنة الخبراء المشتركة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية للحد من التعرض الغذائي للخصائص.

الهدف الاستراتيجي 2: ضمان تطبيق مبادئ تحليل المخاطر في وضع مواصفات الدستور الغذائي

يجب أن تُأخذ عملية وضع الحدود القصوى في الاعتبار لتقييم التعرض المقترح من قبل لجنة الخبراء المشتركة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية.

5- معلومات عن العلاقة القائمة بين هذا الاقتراح وغيره من وثائق الدستور الغذائي الموجودة

يتبع هذا العمل، العمل الجاري بشأن مراجعة الحدود القصوى للخصائص المعمول بها في المواصفة العامة للملوثات والسموم في الأغذية والأعلاف.

6- تحديد أية متطلبات للمشورة العلمية للخبراء ومدى توافرها

سبق وأن قامت لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية بتقديم المشورة العلمية للخبراء بهذا الشأن.

7- تحديد الاحتياجات الخاصة بالمدخلات الفنية للمواصفة من قبل الأجهزة الخارجية للتمكن

من التخطيط لها وفقاً للجدول الزمني المقترح لاستكمال العمل الجديد

حالياً، ليست هناك حاجة للمزيد من المدخلات الفنية من الأجهزة الخارجية.

8- الجدول الزمني المقترح لاستكمال العمل

رهنًا بموافقة الدورة الثانية والأربعين لهيئة الدستور الغذائي في عام 2019، ورهنًا بتوافر بيانات الإثبات الإضافية، سيتم استكمال الحدود القصوى لفئات الأغذية (أو فئاتها الفرعية المحتملة) المحددة في القسم 3 بحلول عام 2021 أو قبل ذلك.

الملحق الثالث

وثيقة مشروع للقيام بعمل جديد تنقيح مدونة الممارسات لمنع وخفض تلوث الأغذية بالرصاص (CXC 56-2004)

1- هدف المشروع ونطاقه

يهدف العمل الجديد المقترح إلى تنقيح مدونة الممارسات لمنع وخفض تلوث الأغذية بالرصاص (CXC 56-2004) (مدونة الممارسات) المعتمدة في عام 2004، لكي تعكس المعلومات المتاحة الجديدة عن تدابير الحد من الرصاص أثناء الإنتاج الزراعي وتجهيز الأغذية. ومن شأن مدونة ممارسات منقحة أن تكمل العمل الجاري الذي تقوم به لجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية بشأن الرصاص، بما في ذلك مراجعة الحدود القصوى للرصاص في سلع مختارة في المواصفة العامة للملوثات والسموم في الأغذية والأعلاف، ووثيقة مناقشة حول العمل المستقبلي بشأن الحدود القصوى للرصاص ليتم إدراجها في المواصفة العامة المذكورة.

ويشمل نطاق العمل تحديث مدونة الممارسات الحالية للرصاص لإضافة معلومات جديدة عن الحد من الرصاص في مجالات الإنتاج الزراعي (على سبيل المثال، التقنيات لمعالجة تلوث التربة والمياه بالرصاص) وتجهيز الأغذية (على سبيل المثال، أدوات الترشيح لتصنيع العصير، وتدابير الحد من الرصاص في الأغذية أثناء الطهي، والحد قدر المستطاع من إدخال الرصاص من معدات تجهيز الأغذية).

2- الجدوى وحسن التوقيت

أجرت لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية خلال دورتها الثالثة والسبعين (2010)، تقيماً جديداً بشأن الرصاص. وذكرت لجنة الخبراء المشتركة أن التعرض للرصاص يرتبط بمجموعة واسعة من الآثار، بما في ذلك مختلف الآثار على النمو العصبي، والوفيات (بسبب أمراض القلب والأوعية الدموية بشكل رئيسي)، وضعف وظائف الكلى، وارتفاع ضغط الدم، وضعف الخصوبة، ونتائج الحمل الضارة. وإن الأجنة والرضع والأطفال هم الأكثر تأثراً بالتعرض للرصاص بسبب التأثيرات على النمو العصبي. وقد سحبت لجنة الخبراء المشتركة المتناول الأسبوعي المؤقت المسموح به للرصاص، وخلصت إلى أنه لا يمكن تحديد متناول أسبوعي مسموح به جديد يحمي الصحة. وخلصت لجنة الخبراء المشتركة إلى أنه بالنسبة إلى السكان الذي يعانون من تعرض غذائي مطول لمستويات أعلى من الرصاص، ينبغي اتخاذ تدابير لتحديد المصادر المساهمة الرئيسية، وإذا كان ذلك مناسباً، تحديد طرق الحد من التعرض الغذائي التي تتناسب مع مستوى الحد من المخاطر.

ونظراً إلى المخاوف الصحية المرتبطة بالتعرض للرصاص، يهدف العمل الجديد إلى مواصلة الحد من التعرض من خلال تحديث مدونة الممارسات الحالية.

3- الجوانب الرئيسية التي ينبغي تغطيتها

سيتناول العمل التدابير التي تدعمها البيانات العلمية، التي أصبحت متاحة منذ اعتماد مدونة الممارسات في عام 2004. وقد تشمل التدابير التي يتعين معالجتها إصلاح التربة الزراعية الملوثة بالرماد (مثل تعديلات التربة)، وإزالة الرصاص من المياه المستخدمة في الري والغسيل، وتعديلات تجهيز الأغذية (مثل تقييم مساعدات الترشيح).

4- التقييم على أساس معايير تحديد أولويات العمل

المعيار العام

يجب تقليل التعرض للرصاص من خلال أفضل الممارسات، لحماية صحة المستهلكين (ولا سيما الرضع والأطفال الصغار). وستحدد مدونة ممارسات منقحة تشمل تدابير زراعية ولتجهيز الأغذية وإعدادها للحد من الرصاص، المزيد من التدابير التي يمكن اتخاذها للتقليل من التعرض. وستسهّل مدونة ممارسات منقحة التجارة العادلة من خلال إتاحة هذه المعلومات المحدثة عن الممارسات الموصى بها لجميع البلدان الأعضاء.

أ- تنويع التشريعات الوطنية والعقبات الناتجة عن التجارة الدولية أو العقبات المحتملة أمامها

هناك حاجة إلى وضع مدونة ممارسات منقحة لضمان توفير المعلومات المتعلقة بالممارسات الموصى بها لمنع التعرض للرصاص والحد منه، لجميع البلدان الأعضاء. كما أنها ستوفر الوسائل اللازمة لتمكين المصدرين من ضمان انخفاض مستويات الرصاص والمساعدة على الامتثال لأية حدود قصوى حالية ولتلك التي قد يتم وضعها في المستقبل.

ب- نطاق العمل وتحديد الأولويات بين أقسام العمل المختلفة

ستوفر مدونة الممارسات منقحة تدابير للحد من الرصاص في الأغذية، حيث أنها ستتناول جميع جوانب إنتاج الأغذية من الإنتاج الزراعي إلى التجهيز والتعليق والتوزيع.

ج- العمل المنفذ بالفعل في هذا المجال من جانب منظمات دولية أخرى و/أو الذي اقترح من قبل جهاز (أجهزة) حكومي دولي ذي صلة

تم تطوير مدونات ممارسات أو مجموعات أدوات تعالج التعرض للرصاص في أماكن العمل، ومياه الصرف الصحي (على سبيل المثال، منظمة الصحة العالمية)، وللزراعة، ويمكن استخدامها في تنقيح مدونة الممارسات.

5- الصلة بالأهداف الاستراتيجية للدستور الغذائي

الهدف 1: وضع مواصفات غذائية دولية تعالج قضايا الأغذية الراهنة والمستجدة

سيعالج تحديث مدونة الممارسات لمنع وخفض تلوث الأغذية بالرصاص الحاجة الحالية إلى مواصلة الحد من التعرض للرصاص، باستخدام التدابير المحدثة.

الهدف 2: ضمان تطبيق مبادئ تحليل المخاطر في وضع مواصفات الدستور الغذائي

سيساعد هذا العمل في تطبيق مبادئ تحليل المخاطر عند وضع مواصفات الدستور الغذائي من خلال استخدام البيانات والنتائج العلمية الواردة في تقييم لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية لدعم مواصلة تخفيض الرصاص في الأغذية.

الهدف 3: تيسير المشاركة الفعالة لأعضاء الدستور الغذائي كافة

سيوفر مشروع تنقيح مدونة الممارسات معلومات إضافية عن الممارسات الموصى بها لمنع وخفض الرصاص، لجميع البلدان الأعضاء.

الهدف 4: تنفيذ نظم وممارسات فعالة وكفؤة لإدارة العمل

ستساعد مدونة الممارسات المنقحة في ضمان تطوير وتنفيذ نظم وممارسات فعالة وكفؤة لإدارة العمل من قبل المنتجين الزراعيين، ومجهزي الأغذية، والمستهلكين، لإنتاج أغذية ذات مستويات منخفضة من الرصاص.

6- معلومات عن العلاقة القائمة بين هذا الاقتراح وغيره من وثائق الدستور الغذائي الموجودة

اعتمدت هيئة الدستور الغذائي مدونة الممارسات لمنع وخفض تلوث الأغذية بالرصاص (CX 56-2004) في عام 2004. وبالإضافة إلى ذلك، تم تحديث الحدود القصوى لمجموعة متنوعة من الأغذية (مثل عصائر الفاكهة، والفواكه المعلبة، والخضروات المعلبة، والمستحضرات الغذائية للرضع) على مدى السنوات العديدة الماضية في المواصفة العامة للملوثات والسموم في الأغذية والأعلاف، ومن المتوقع استكمال هذا العمل في عام 2019. وهناك أيضاً اقتراح للقيام بعمل جديد بشأن وضع حدود قصوى للرصاص في أغذية إضافية لكي يتم إدراجها في المواصفة المذكورة. وتدعم مدونة الممارسات المنقحة هذا العمل الجاري بشأن الحدود القصوى.

7- تحديد أية متطلبات للمشورة العلمية للخبراء ومدى توافرها

سبق وأن قامت أمانة لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية بتقلم مشورة خبراء علمية بهذا الشأن (التقرير الثالث والسبعون للجنة الخبراء المشتركة والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية).

8- تحديد الاحتياجات الخاصة بالمدخلات الفنية للمواصفة من قبل الأجهزة الخارجية

حالياً، ليست هناك حاجة للمزيد من المدخلات الفنية من الأجهزة الخارجية.

9- الجدول الزمني المقترح لاستكمال العمل الجديد، بما في ذلك تاريخ البدء، والتاريخ المقترح للاعتماد عند الخطوة 5، والبيانات المقترحة لاعتمادها من قبل الهيئة.

سيبدأ العمل بعد الحصول على موافقة الدورة الثانية والأربعين لهيئة الدستور الغذائي في عام 2019. ومن المتوقع استكمال العمل بحلول عام 2021 أو قبل ذلك.

الملحق الرابع

وثيقة مشروع للقيام بعمل جديد وضع مدونة ممارسات بشأن منع وخفض تلوث حبات الكاكاو بالكادميوم

1- هدف المشروع ونطاقه

يهدف الاقتراح الجديد إلى وضع مدونة ممارسات توفر التوجيهات للدول الأعضاء وقطاع إنتاج الكاكاو بشأن منع وخفض تلوث حبات الكاكاو بالكادميوم أثناء الإنتاج والتجهيز بعد الحصاد: التخمير، والتجفيف، والتخزين.

ويهدف نطاق العمل إلى توفير التوجيهات بشأن التدابير الموصى بها لمنع وخفض تلوث الكاكاو بالكادميوم: قبل الزراعة أو في المزارع الجديدة، وخلال مرحلة الإنتاج حتى الحصاد، وفي مرحلة ما بعد الحصاد. وتنطبق مدونة الممارسات هذه على حبات الكاكاو التي يتم تسويقها دولياً.

2- الجدوى وحسن التوقيت

حددت لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، في دورتها السابعة والسبعين (2013)، أن تقديرات متوسط التعرض الغذائي للكادميوم من المنتجات التي تحتوي على الكاكاو ومشتقاته لسبعة عشر نظام غذائي لمجموعات الأغذية في النظام العالمي لرصد البيئة، تتراوح ما بين 0.005 و0.39 ميكروغرام/كيلوغرام من وزن الجسم شهرياً، أي ما يعادل 0.02 إلى 1.6 في المائة من المتناول الشهري المسموح به، أي 25 ميكروغرام/كيلوغرام من وزن الجسم. واستنتجت لجنة الخبراء المشتركة أن متناول الكادميوم من الكاكاو ومن المنتجات المشتقة منه لا يشكل مصدر قلق على الصحة.

وبما أن لجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية قد حددت الحدود القصوى للكادميوم في الشوكولاتة والمنتجات المشتقة من الكاكاو، فإنه من الضروري أن تكون هناك مدونة للممارسات تحدد التدابير لمنع التلوث بالكادميوم في الكاكاو وخفضه إلى أدنى درجة معقولة يمكن تحقيقها من أجل تخفيف التعرض للكادميوم ودعم التجارة العادلة.

وستساعد مدونة الممارسات البلدان على الامتثال للحدود القصوى للكادميوم في الشوكولاتة التي حددتها هيئة الدستور الغذائي، وبشكل عام على الحد من تلوث حبات الكاكاو بالكادميوم لتسهيل التجارة الدولية.

3- الجوانب الرئيسية التي ينبغي تغطيتها

مدونة الممارسات لمنع وخفض تلوث حبات الكاكاو بالكادميوم، مع مراعاة ما يلي:

(أ) نظم الإنتاج (المزارع التقليدية والعضوية والمختلطة، مع الحراثة الزراعية).

- (ب) عوامل محصول الكاكاو التي تحدد امتصاص النباتات للكادميوم.
- (ج) الاستراتيجيات لتثبيت الكادميوم والحدّ من توافره في التربة.
- (د) الاستخراج النباتي لمعادن الكادميوم الثقيلة: الإدارة الزراعية لمحصول الكاكاو، وفيزيولوجيا الكاكاو، والتراكم الإحيائي للكادميوم في حبات الكاكاو.
- (هـ) مناطق الزراعة والمزارع، وتعديلات التربة وفعاليتها من حيث التكلفة، خاصة بالنسبة إلى صغار مزارعي الكاكاو، والتشذيب، والوقت الأمثل للحصاد.
- (و) علوم الوراثة للكاكاو (المادة الوراثية، المواد المستنسخة).
- (ز) تكنولوجيا ما بعد الحصاد (التخمير، والتجفيف، والتخزين).

4- تقييم في ما يخص معايير تحديد أولويات العمل المعيار العام

ينبغي خفض التعرض للكادميوم من خلال أفضل الممارسات وذلك من أجل لحماية صحة المستهلكين. وستقدم مدونة الممارسات، الممارسات الزراعية وممارسات ما بعد الحصاد لخفض الكادميوم، وستسهل مدونة الممارسات هذه التجارة العادلة من خلال إتاحة هذه المعلومات عن الممارسات الموصى بها لجميع البلدان الأعضاء.

أ- تنوع التشريعات الوطنية والعقبات الناتجة عن التجارة الدولية أو العقبات المحتملة أمامها

ستوفر مدونة الممارسات هذه مصدراً ثابتاً للتوجيهات لمنتجي الكاكاو والمجهزين ما بعد الحصاد في جميع البلدان الأعضاء، لمنع وخفض تلوث حبات الكاكاو بالكادميوم. وستوفر بالتالي ضماناً للمصدرين بأن مستويات الكادميوم في الكاكاو ومنتجات الكاكاو تلي مبدأ أذني درجة معقولة يمكن تحقيقها، وأيضاً الحدود القصوى للدستور الغذائي للكادميوم في الشوكولاتة والمنتجات المشتقة من الكاكاو، التي هي قيد التطوير.

ب- نطاق العمل وتحديد الأولويات بين أقسام العمل المختلفة

يشمل نطاق العمل وضع مدونة الممارسات التي ستوفر التوجيهات الفنية بشأن الحدّ من تلوث حبات الكاكاو بالكادميوم على مستوى الإنتاج الزراعي وما بعد الحصاد. وسيساعد وضع مدونة الممارسات هذه في الحدّ من التعرض للكادميوم ودعم التجارة الدولية لحبوب الكاكاو ومنتجاتها.

ج- العمل المنفذ بالفعل في هذا المجال من جانب منظمات دولية أخرى و/أو الذي اقترح من قبل أجهزة حكومية دولية ذات صلة

لا شيء.

5- الصلة بالأهداف الاستراتيجية للدستور الغذائي (خطة الفترة 2014-2019)

**الهدف 1: وضع مواصفات غذائية دولية تعالج قضايا الأغذية الراهنة والمستجدة
الغاية**

2-1 التحديد الاستباقي للقضايا الناشئة واحتياجات الأعضاء، وعند الاقتضاء، وضع المواصفات الغذائية ذات الصلة.

2-2-1 وضع مواصفات دولية وإقليمية ومراجعتها عند الاقتضاء، لتلبية الاحتياجات التي عبّر عنها الأعضاء ولمواجهة العوامل التي تؤثر على سلامة الأغذية والتغذية والممارسات العادلة في تجارة الأغذية.

**الهدف 3: تيسير المشاركة الفعالة لأعضاء الدستور الغذائي كافةً
الغاية**

1-3 زيادة المشاركة الفعالة للبلدان النامية في الدستور الغذائي.

1-3-1 تشجيع الأعضاء على وضع ترتيبات مؤسسية وطنية مستدامة من أجل تشجيع تعزيز المساهمة الفعالة في عمليات وضع مواصفات الدستور الغذائي.

6- معلومات عن العلاقة القائمة بين هذا الاقتراح وغيره من وثائق الدستور الغذائي الموجودة

المواصفة العامة للملوثات والسموم في الأغذية والأعلاف (الحدود القصوى للكادميوم في منتجات الشوكولاتة)

7- تحديد أية متطلبات للمشورة العلمية للخبراء ومدى توافرها

لا شيء.

8- تحديد الاحتياجات الخاصة بالمدخلات الفنية للمواصفة من قبل الأجهزة الخارجية للتمكن من التخطيط لها وفقاً للجدول الزمني المقترح لاستكمال العمل الجديد

ليست هناك حاجة إلى مدخلات فنية إضافية من أجهزة خارجية، باستثناء ممارسات التخفيف من المخاطر المتاحة من الأبحاث الميدانية المصادق عليها من هذا العام والعام المقبل.

9- الجدول الزمني المقترح لاستكمال العمل

رهنأ بموافقة الدورة الثانية والأربعين لهيئة الدستور الغذائي في عام 2019، سيتم النظر في مدونة الممارسات لمنع وخفض تلوث حبات الكاكاو بالكادميوم خلال الدورتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة للجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية، بهدف استكمالها بحلول عام 2021 أو قبل ذلك.

الملحق الخامس

وثيقة مشروع للقيام بعمل جديد وضع الحدود القصوى لمخلفات الأفلاتوكسين في بعض الحبوب والمنتجات القائمة على الحبوب، بما في ذلك أغذية الأطفال الرضع والأطفال الصغار

1- الهدف والنطاق

يهدف هذا العمل إلى حماية الصحة العامة وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية الدولية من خلال وضع الحدود القصوى للأفلاتوكسين في الحبوب والمنتجات القائمة على الحبوب.

2- الجدوى وحسن التوقيت

قيّمت لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية بيانات السميّة والتعرض الغذائي للأفلاتوكسين خلال اجتماعيها التاسع والأربعين والثالث والثمانين. وأظهرت النتائج أن الأفلاتوكسين هو مادة مسببة للسرطان في كبد الإنسان، وهي تعد من أكثر المواد المسببة للطفرات والسرطان المعروفة حتى الآن. وتبين أن فيروس التهاب الكبد الوبائي باء كان مساهماً حيوياً في فعالية الأفلاتوكسين في إحداث سرطان الكبد، حيث تزيد فعالية الأفلاتوكسين 30 مرة في ناقلات فيروس التهاب الكبد الوبائي باء مقارنة بالناقلات الأخرى. ولم يتم اقتراح أي تناول يومي مقبول للأفلاتوكسين، كما هو الحال بالنسبة إلى السمية الوراثية والإصابة بالسرطان. وأشارت لجنة الخبراء المشتركة في تقييمها الأخير خلال دورتها الثامنة والثلاثين، إلى ضرورة النظر في الأرز والذرة والقمح والذرة الرفيعة، في أنشطة إدارة المخاطر المستقبلية للأفلاتوكسين، مع الأخذ في الاعتبار لمساهمتها الكبيرة في التعرض للأفلاتوكسين في بعض أنحاء العالم.

وتستهلك الحبوب والمنتجات القائمة على الحبوب بشكل كبير في جميع أنحاء العالم، وبالتالي فإن أي مستوى من التلوث بالأفلاتوكسين في هذه المنتجات يمكن أن يسهم بشكل كبير في إجمالي التعرض للأفلاتوكسين. ولا توجد حالياً حدود قصوى للأفلاتوكسين في الحبوب والمنتجات القائمة على الحبوب، وبالتالي، فإن العمل الجديد بشأن وضع الحدود القصوى للفئات المدرجة أدناه، يمكن أن يسهم إلى حد كبير في الحد من التعرض الغذائي للأفلاتوكسين.

- حبوب الذرة المخصصة لمزيد من التجهيز والدقيق، والوجبات، والسמיד، والرقائق المشتقة من الذرة
- والأرز المقشور والأرز الملمّع
- وأغذية الرضع والأطفال الصغار القائمة على الحبوب
- والذرة الرفيعة

3- الجوانب الرئيسية التي ينبغي تغطيتها

الحدود القصوى للأفلاتوكسين في الحبوب والمنتجات القائمة على الحبوب، مع مراعاة ما يلي:

- سياسة لجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية لتقييم التعرض للملوثات والسموم في الأغذية أو مجموعات الأغذية (القسم الرابع من دليل الإجراءات)؛
- ومعايير وضع الحدود القصوى في الأغذية والأعلاف المحددة في الملحق الأول من المواصفة العامة للملوثات والسموم في الأغذية والأعلاف (CXS 193-1995).

4- تقييم على أساس معايير تحديد أولويات العمل

(أ) حماية المستهلك من ناحية الصحة وسلامة الأغذية، وضمان اتباع ممارسات عادلة في تجارة الأغذية ومراعاة الاحتياجات التي يمكن التعرف عليها في البلدان النامية.

سيحدد العمل الجديد الحدود القصوى للأفلاتوكسين في الحبوب والمنتجات القائمة على الحبوب.

(ب) تنوع التشريعات الوطنية والعوائق الظاهرة أو المحتملة الناجمة عنها التي تواجه التجارة الدولية.

سيوفر العمل الجديد حدود قصوى متوائمة على المستوى الدولي.

(ج) العمل الذي قامت به بالفعل منظمات دولية أخرى في هذا المجال.

أجرت لجنة الخبراء المشتركة تقييم مخاطر الأفلاتوكسين خلال دورتها الثالثة والثمانين.

5- الصلة بالأهداف الاستراتيجية للدستور الغذائي

يندرج العمل المقترح ضمن الأهداف الاستراتيجية للدستور الغذائي الواردة في الخطة الاستراتيجية للفترة 2014-2019:

المهدف الاستراتيجي 1: وضع مواصفات غذائية دولية تعالج قضايا الأغذية الراهنة والمستجدة

تم اقتراح هذا العمل استجابة لتوصيات لجنة الخبراء المشتركة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية للحد من التعرض الغذائي للأفلاتوكسين.

المهدف الاستراتيجي 2: ضمان تطبيق مبادئ تحليل المخاطر في وضع مواصفات الدستور الغذائي

أوصت لجنة الخبراء المشتركة بمواصلة الجهود للحد من التعرض للأفلاتوكسين باستخدام استراتيجيات تدخل صالحة، بما في ذلك وضع استراتيجيات وقاية فعالة ومستدامة وقابلة للتطبيق عالمياً قبل الحصاد. وسوف تساهم عملية وضع الحدود القصوى للأفلاتوكسين في الحبوب والمنتجات القائمة على الحبوب في حماية صحة المستهلكين.

- 6** معلومات عن العلاقة القائمة بين هذا الاقتراح وغيره من وثائق الدستور الغذائي الموجودة يوصى بهذا العمل الجديد وفقاً لدليل الإجراءات والمواصفة العامة للملوثات والسموم في الأغذية والأعلاف.
- 7** تحديد أية متطلبات للمشورة العلمية للخبراء ومدى توافرها سبق وأن قامت لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية بتقديم مشورة خبراء علمية بهذا الشأن.
- 8** تحديد الاحتياجات الخاصة بالمدخلات الفنية للمواصفة من قبل الأجهزة الخارجية للتمكن من التخطيط لها وفقاً للجدول الزمني المقترح لاستكمال العمل الجديد حالياً، ليست هناك حاجة للمزيد من المدخلات الفنية من أجهزة خارجية.
- 9** الجدول الزمني المقترح لاستكمال العمل رهنأ بموافقة الدورة الثانية والأربعين لهيئة الدستور الغذائي في عام 2019، سيتم استكمال الحدود القصوى للأفلاتوكسين في الحبوب والمنتجات القائمة على الحبوب، بما في ذلك أغذية الرضع والأطفال الصغار، بحلول عام 2022 أو قبل ذلك.

الملحق السادس

وثيقة مشروع

اقترح للقيام بعمل جديد بشأن مبيعات الإنترنت/التجارة الإلكترونية

1- هدف العمل الجديد ونطاقه

يكمن الهدف من هذا العمل ونطاقه في وضع نص تكميلي للمواصفة العامة المتعلقة بتوسيم الأغذية المعبأة مسبقاً⁴ التي تنص على توسيم الأغذية التي يتم بيعها على الإنترنت/التجارة الإلكترونية. وسيستعرض العمل أيضاً ويراجع أحكام الدستور الغذائي الحالية بموجب المواصفة العامة المذكورة، ونص آخر متعلق بتوسيم الأغذية، للتأكد من أنه ينص على بيع المواد الغذائية على الإنترنت/التجارة الإلكترونية.

2- الجدوى وحسن التوقيت

يتعلق هذا الاقتراح بوضع نص يوفر للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين مواصفات/توجيهات واضحة وشفافة بشأن توسيم الأغذية التي يتم بيعها على الإنترنت/التجارة الإلكترونية. ووفقاً للتقييم الذي أجرته لجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية، هناك عدد كبير من أعضاء الدستور الغذائي الذين يدعمون هذا العمل. وتعدّ مبيعات الإنترنت/التجارة الإلكترونية مشكلة عابرة للحدود، وبالتالي فإنها تتطلب مواصفات عالمية لحماية المستهلكين وضمان ممارسات التجارة العادلة.

3- الجوانب الرئيسية التي ينبغي تغطيتها

(1) يُقترح أن يشمل العمل لوضع نص تكميلي للجوانب التالية على الأقل:

- أ- قابلية تطبيق المواصفة العامة المتعلقة بتوسيم الأغذية المعبأة مسبقاً ونصوص الدستور الغذائي الأخرى المتعلقة بتوسيم الأغذية التي يتم بيعها على الإنترنت/التجارة الإلكترونية.
- ب- وضع تعريف لمبيعات الإنترنت/التجارة الإلكترونية لأغراض هذا العمل الجديد، إذا كان ذلك مناسباً وضرورياً.
- ج- يجب أن يساعد النص التكميلي في منع أي تشويش لنصوص الدستور الغذائي، وبالتالي، تضليل المستهلكين والأعمال التجارية في ما يتعلق بخصائص الإنترنت.
- د- متطلبات التوسيم الإلزامية والتي، بسبب الإجراءات العملية، قد يتم السماح بتوفيرها بعد انتهاء البيع على الإنترنت، على الرغم من توفيرها قبل أو في لحظة التسليم للمستهلك. وقد تحتاج لجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية إلى تحديد هذه النقاط في عملية البيع على الإنترنت (نهاية/اختتام عملية

⁴ الوثيقة 1-1985.CXS.

البيع على الإنترنت و"لحظة التسليم" من أجل توضيح النقطة الأخيرة في عملية البيع على الإنترنت التي ينبغي توفير بعض المتطلبات الإلزامية فيها.

(2) وبالإضافة إلى ذلك، سيتم النظر في القضايا التالية:

- أ- كيف ينبغي التعامل مع الأغذية في نطاق العمل المستقبلي على مبيعات الإنترنت/التجارة الإلكترونية.
 ب- وتوضيح معنى تعريف المواصفة العامة المتعلقة بتوسيم الأغذية المعبأة مسبقاً لمصطلحي "بطاقة التوسيم" و"التوسيم" للأغذية التي يتم بيعها على الإنترنت، وغيرها من التعاريف السارية.
 ج- وإذا كان النص الحالي الخاص بمتطلبات اللغة في المواصفة العامة المتعلقة بتوسيم الأغذية المعبأة مسبقاً والنصوص الأخرى ذات الصلة بتوسيم الأغذية كافية، دون إجراء بعض التعديلات على الأغذية التي يتم بيعها على الإنترنت.

وقد تحتاج القضايا التي أثيرت في ما يتعلق بالمساءلة/المسؤولية والتتبع إلى إحالتها إلى لجان الدستور الغذائي الأخرى، مثل لجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات ونظم إصدار الشهادات.

4- التقييم على أساس معايير تحديد أولويات العمل الجديد

المعيار العام

حماية المستهلك من ناحية الصحة وسلامة الأغذية وضمن الممارسات العادلة في تجارة الأغذية مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات المحددة لدى البلدان النامية

تعتبر الإنترنت/التجارة الإلكترونية منصة جديد وناشئة لبيع المواد الغذائية التي تنمو في جميع أنحاء العالم. ويشير الافتقار إلى توجيهات موحدة في ما يتعلق بتوسيم الأغذية التي يتم بيعها على الإنترنت/التجارة الإلكترونية قضايا مهمة تتعلق بالصحة، وسلامة الأغذية، وحماية الممارسات العادلة في تجارة الأغذية.

المعايير المطبقة على المسائل العامة

(أ) **تنويع التشريعات الوطنية والمعوقات الظاهرة الناجمة أو المحتملة أمام التجارة الدولية**

وقد اعتمد عدد من البلدان لوائح تتعلق بالتحديد بالتجارة الإلكترونية، وغالباً ما تتم الإشارة إلى ذلك بالبيع عن بعد. وتتشابه هذه اللوائح إلى حد كبير من حيث أنها تنص على ضرورة توفير جميع المعلومات الإلزامية من الناحية العملية قبل نهاية عملية بيع على الإنترنت. ومع ذلك، فإن هناك اختلافات طفيفة من حيث المعلومات التي لا يلزم تقديمها إلا عند نقطة التسليم.

ومع نمو التجارة الإلكترونية، من المهم الحفاظ على بعض الاتساق على المستوى العالمي لضمان حماية المستهلكين وتقليل العوائق أمام التجارة التي قد تنشأ عن نهج مختلفة.

(ب) نطاق العمل وتحديد الأولويات بين مختلف أقسام العمل

يُتّرح أن يركز استعراض لنصوص الدستور الغذائي المتعلقة بتوسيم الأغذية، وخاصة المواصفة العامة المتعلقة بتوسيم الأغذية المعبأة مسبقاً، على قابلية تطبيق المواصفة العامة على الأغذية التي يتم بيعها على الإنترنت/التجارة الإلكترونية من أجل صياغة نص إضافي يضاف إلى المواصفة العامة المتعلقة بتوسيم الأغذية المعبأة مسبقاً.

(ج) العمل الذي أنجزته بالفعل المنظمات الدولية الأخرى في هذا المجال و/أو اقتراحه الجهاز أو الأجهزة الحكومية الدولية ذات الصلة

لا توجد لوائح دولية تتعلق بالتحديد بمبيعات الإنترنت/التجارة الإلكترونية. غير أن المادة 14 من اللائحة 2011/1169 (الاتحاد الأوروبي) تحتوي على أحكام بشأن البيع عن بعد. وهناك أيضاً بعض الحالات حيث توجد لوائح وطنية تتعلق بمبيعات الإنترنت/التجارة الإلكترونية، كما هو موضح في وثيقة المناقشة.

ويعتبر الدستور الغذائي المنظمة الدولية ذات الصلة المسؤولة عن وضع مواصفات دولية في مجال مبيعات الإنترنت/التجارة الدولية.

(د) قابلية موضوع الاقتراح للتوحيد المعياري

يجب أن تكون المعلومات التي يتم تقديمها إلى المستهلك في سياق مبيعات الإنترنت/التجارة الإلكترونية قابلة للمقارنة مع تلك التي تم تحديدها بالفعل في المواصفة العامة المتعلقة بتوسيم الأغذية المعبأة مسبقاً. ويجب أن يوضح النص الإضافي كيفية تطبيق المواصفة العامة على مبيعات الإنترنت/التجارة الإلكترونية. والغرض من هذا العمل الجديد هو تطوير متطلبات التوسيم للأغذية التي يتم بيعها على الإنترنت/التجارة الإلكترونية بطريقة تكون خالية من الغموض. ويمكن توحيد متطلبات التوسيم هذه بفعالية من خلال مشاركة أعضاء الدستور الغذائي ومدخلاتهم.

(هـ) مراعاة حجم المشكلة أو القضية على الصعيد العالمي

إن التجارة الإلكترونية، وبيع المواد الغذائية عبر منصات الإنترنت، آخذة في النمو على المستوى الدولي، وتمثل مشكلة عابرة للحدود. ويتم استخدام منصات الويب من الشركات إلى المستهلك بشكل متزايد من قبل مشغلي الخدمات الغذائية، وتوفر هذه المنصات راحة كبيرة للمستهلك. ومع أن ارتفاع مبيعات الإنترنت يقدم فوائد ملموسة للمستهلكين، فإنه يشكل أيضاً مخاطر على حماية المستهلك وسلامته والصحة العامة. وقد يكون هناك خطر معين، في غياب خطوط توجيهية واضحة ومعترف بها دولياً، من الممارسات المضللة المتعمدة وغير المتعمدة التي قد تؤدي إلى فشل كبير في الأسواق و/أو تضرر بالمستهلك.

وهناك لوائح إلزامية لتوسيم الأغذية التي يتم بيعها على الإنترنت/التجارة الإلكترونية في عدد من البلدان. ويوجد لدى بلدان أخرى قوانين تحدد حقوق المستهلك عبر الإنترنت.

5- الصلة بالأهداف الاستراتيجية للدستور الغذائي

يتمشى العمل المقترح مع ولاية الهيئة المتعلقة بوضع المواصفات الدولية والخطوط التوجيهية والتوصيات الأخرى، لحماية صحة المستهلكين وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية. وسوف يساهم اقتراح العمل الجديد في تقدم الهدفين الاستراتيجيين 1 و3 كما هو موضح أدناه.

الهدف الاستراتيجي 1: وضع مواصفات غذائية دولية تعالج قضايا الأغذية الراهنة والمستجدة

تُعتبر التوجيهات الخاصة بتوسيم الأغذية التي يتم بيعها على الإنترنت/التجارة الإلكترونية ذات أهمية ونشاط هامين في عدد من البلدان على مستوى العالم. ويرد على موقع منظمة الأغذية والزراعة للدستور الغذائي ما يلي: "على مَرّ العقد المنصرم تنامت كمية الأغذية المتجر بها دولياً بوتيرة تصاعديّة، واليوم هناك أغذية، بكميات ودرجة تنوع كانت متعددة في السابق، تنتقل في أرجاء العالم"⁵. ويتم تسهيل ذلك إلى حدّ كبير عن طريق التجارة الإلكترونية. ومن شأن النص التكميلي للدستور الغذائي أن يسهل وضع نصح أكثر توحيداً للموضوع على المستوى الدولي.

الهدف الاستراتيجي 3: تيسير المشاركة الفعالة لأعضاء الدستور الغذائي كافة

سيؤدي عرض هذا الموضوع على لجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية إلى تمكين جميع الأعضاء الذين لديهم مصلحة في مبيعات الإنترنت/التجارة الإلكترونية من المشاركة في المناقشات: ويمكن أن يوفر العمل أيضاً فرصة لمناقشة البيع عن بعد على نطاق أوسع.

في ما يتعلق بمشروع الخطة/الأهداف الاستراتيجية الجديدة (2020-2025) الجاري وضعه:

الهدف الاستراتيجي 1: معالجة القضايا الحالية والمستجدة والحرجة

يقدم هذا العمل إلى لجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية، إحدى أكثر المواضيع التي يتم بحثها في مجال توسيم الأغذية.

الهدف الاستراتيجي 3: إحداث تأثير من خلال الإقرار بمواصفات الدستور الغذائي واستخدامها

سيوفر وضع مواصفات الدستور الغذائي واعتمادها فوائد كبيرة للمستهلكين والشركات، يتناسب مع المدى الذي يدفع به العدد المتزايد للمستخدمين على المستوى العالمي لمبيعات الإنترنت/التجارة الإلكترونية. وسيحقق ذلك بدوره التأثير من خلال الاعتراف بنهج الدستور الغذائي المنسق الذي يمكن استخدامه عالمياً لصالح جميع أصحاب المصلحة.

6- معلومات عن العلاقة القائمة بين هذا الاقتراح وغيره من وثائق الدستور الغذائي الموجودة

يتمثل الاقتراح في استعراض وتنقيح المواصفة العامة المتعلقة بتوسيم الأغذية المعبأة مسبقاً ونص آخر للدستور الغذائي متعلق بتوسيم الأغذية، ومن ثم تقييم الحاجة إلى تعديل أية وثائق أخرى خاصة بهيئة الدستور الغذائي. وتجدر الإشارة

⁵ <http://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/about-codex/ar/>

إلى أن الأحكام المتعلقة بمبيعات الإنترنت/التجارة الإلكترونية في المواصفة العامة المتعلقة بتوسيم الأغذية المعبأة مسبقاً قابلة للتطبيق أفقياً على جميع الأغذية المعبأة مسبقاً.

7- تحديد أية متطلبات للمشورة العلمية للخبراء ومدى توافرها

لم يتم تحديد أي منها في هذه المرحلة. وستكون هناك فرص للتشاور مع الأجهزة ذات الصلة إذا لزم الأمر خلال العملية.

8- تحديد الاحتياجات الخاصة بالمدخلات الفنية للمواصفة من قبل الأجهزة الخارجية

لم يتم تحديد أي منها في هذه المرحلة. ستكون هناك فرص للتشاور مع الأجهزة ذات الصلة إذا لزم الأمر خلال العملية، مع مراعاة الأعمال ذات الصلة في المنتديات الدولية الأخرى.

9- الجدول الزمني المقترح

رهنأ بموافقة الدورة الثانية والأربعين لهيئة الدستور الغذائي في عام 2019، من المتوقع أن يتم الانتهاء من العمل في ثلاث جلسات.

الملحق السابع

وثيقة مشروع

اقتراح للقيام بعمل جديد بشأن التوسيم الاحترازي لمسببات الحساسية

1- هدف العمل الجديد ونطاقه

يهدف الإعلان عن الأغذية أو المكونات المعروفة بأنها تسبب الحساسية (المشار إليه بالتوسيم الاحترازي لمسببات الحساسية) إلى تزويد المستهلكين بإمكانية الوصول إلى معلومات واضحة ودقيقة عن وجود مسببات للحساسية (أو مواد) في الأغذية، لكي يتمكنوا من اتخاذ خيارات غذائية آمنة. وهذا مهم بشكل خاص نظراً للعواقب المحتملة التي تهدد حياة الأفراد الذين يعانون من حساسية غذائية، ولأن انتشار الحالات يتزايد في أجزاء كثيرة من العالم.

ويقترح هذا العمل الجديد استعراض وتوضيح الأحكام ذات الصلة بالتوسيم الاحترازي لمسببات الحساسية في المواصفة العامة لتوسيم الأغذية المعبأة مسبقاً (CXS 1-1985) (المواصفة)، ووضع توجيهات بشأن التوسيم الاحترازي لمسببات الحساسية أو التوسيم الاستشاري، لتوفير معلومات واضحة ومتسقة عن مسببات الحساسية للمستهلكين، وزيادة التنسيق لتسهيل التجارة. ولا يسعى هذا الاقتراح إلى مراجعة المواصفة بأكملها.

2- الجدوى وحسن التوقيت

يزداد انتشار الحساسية الغذائية على الصعيد العالمي، بما في ذلك في البلدان النامية. ونظراً إلى الطبيعة الخطيرة للحساسية الغذائية وعواقبها الصحية، والتعقيد المتزايد لسلسلة إمدادات الأغذية، تعتبر أحكام التوسيم الاحترازي لمسببات الحساسية الحالية في المواصفة مفتقرة إلى التفاصيل الكافية والوضوح بشأن كيفية الإعلان عن مسببات الحساسية على بطاقات التوسيم الغذائية لضمان حماية المستهلك. وهناك أيضاً تباين عالمي في المواصفات الوطنية/الإقليمية للتوسيم الاحترازي لمسببات الحساسية، مما يؤثر على التنسيق والتجارة.

ويكمل هذا العمل، العمل الذي قامت به مؤخراً لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية بشأن مشروع مدونة ممارسات بشأن إدارة الأغذية المسببة للحساسية لمشغلي الأعمال التجارية الغذائية عند الخطوة 5 (الوثيقة REP19/FH)، الفقرات من 48 إلى 56 والمرفق الثالث)، واقتراح لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية بالطلب من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية عقد مشاوره خبراء لتقديم المشورة العلمية بشأن المستويات القصوى للمواد المسببة للحساسية (الوثيقة REP19/FH، الفقرة 56).

3- الجوانب الرئيسية التي ينبغي تغطيتها

- (1) استعراض الأحكام المتعلقة بالتوسيم الاحترازي لمسببات الحساسية في المواصفة (والنصوص ذات الصلة حسب الاقتضاء) للنظر في ما يلي:
- (أ) نطاق الأحكام الحالية، وتعريفها، ووضوحها.
- (ب) عرض المصطلحات الواجب استخدامها ووضوحها، بما في ذلك مدى ملاءمة الأحكام المتعلقة بتوسيم المكونات عند إصدار الإعلانات.
- (ج) رهنًا بمشورة الخبراء، قائمة الأغذية والمكونات الواردة في القسم 4-1-2-4 (أي الإضافات أو الحذف أو الإعفاءات) ووضوح المجموعات في تلك القائمة.
- (2) ووضع توجيهات بشأن استخدام التوسيم الاحترازي لمسببات الحساسية أو التوسيم الاستشاري، بما في ذلك:
- (أ) مبادئ استخدام التوسيم الاحترازي لمسببات الحساسية.
- (ب) أحكام التوسيم، بما في ذلك التعريف (التعريف) بشأن التوسيم الاحترازي لمسببات الحساسية أو التوسيم الاستشاري.
- (ج) موقع نص (نصوص) الدستور الغذائي المناسب لهذه التوجيهات.
- (3) وطلب المشورة العلمية المتعلقة بقائمة الأغذية والمكونات الواردة في القسم 4-1-2-4، من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن:
- (أ) ما إذا كانت المعايير المنشورة⁶ لتقييم الإضافات على القائمة والاستثناءات منها، لا تزال حديثة ومناسبة.
- (ب) رهنًا بالمشورة والمعايير المذكورة أعلاه:
- (1) ما إذا كانت هناك أغذية أو مكونات يجب إضافتها أو حذفها من القائمة.
- (2) توضيح مجموعات الأغذية والمكونات الموجودة على القائمة.
- (3) ما إذا كان يمكن استثناء بعض الأغذية والمكونات من التصريح الإلزامي، مثل الأغذية والمكونات العالية التجهيز والمستمدة من قائمة الأغذية المعروفة بأنها تسبب الحساسية.

⁶ سلسلة التقارير الفنية رقم 896 لمنظمة الصحة العالمية (2000). تقرير الفريق المخصص المعني بالأغذية المسببة للحساسية. الملحق الرابع من تقييم بعض المواد المضافة إلى الأغذية والملوثات. التقرير الثالث والخمسون للجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية. <https://www.who.int/foodsafety/publications/jecfa-reports/en/>

4- تقييم على أساس معايير تحديد أولويات العمل الجديد

المعيار العام

حماية المستهلك من ناحية الصحة وسلامة الأغذية وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات المحددة لدى البلدان النامية

سيستعرض هذا العمل الجديد المقترح الأحكام الحالية للإعلان عن الأغذية والمكونات المعروفة بأنها تسبب الحساسية (التوسيم الاحترازي لمسببات الحساسية)، ويضع توجيهات جديدة للتوسيم الاحترازي لمسببات الحساسية أو التوسيم الاستشاري. وسيوفر ذلك معلومات أوضح وأكثر اتساقاً للتوسيم الاحترازي لمسببات الحساسية لضمان حماية المستهلك خاصة في البلدان النامية التي تعتمد على الدستور الغذائي لوضعها المحلي.

المعايير المطبقة على المسائل العامة

(أ) تنوع التشريعات الوطنية والمعوقات الظاهرة الناجمة أو المحتملة أمام التجارة الدولية

سيوفر العمل الجديد المقترح تنسيقاً أكبر لمواصفات التوسيم الاحترازي لمسببات الحساسية على المستوى الدولي. وتوجد حالياً مواصفات وطنية/إقليمية للتوسيم الاحترازي لمسببات الحساسية مختلفة عن مواصفات الدستور الغذائي، مما يؤثر على التجارة.

(ب) نطاق العمل وتحديد الأولويات بين مختلف أقسام العمل

من المقترح أن يركز استعراض المواصفة والنصوص ذات الصلة (حسب الاقتضاء) على الأحكام ذات الصلة بالإعلان عن الأغذية والمكونات المسببة للحساسية (التوسيم الاحترازي لمسببات الحساسية) ووضع إرشادات جديدة لاستخدام التوسيم الاحترازي لمسببات الحساسية أو التوسيم الاستشاري.

(ج) العمل الذي أنجزته بالفعل المنظمات الدولية الأخرى في هذا المجال و/أو اقتراحه الجهاز أو الأجهزة الحكومية الدولية ذات الصلة

يكمل العمل الجديد المقترح العمل الذي تقوم به حالياً لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية، ويستند إليه.

(د) قابلية موضوع الاقتراح للتوحيد المعياري

يهدف هذا العمل إلى استعراض النص الحالي وتحديثه وتوضيحه، وإلى توفير توجيهات إضافية من أجل ضمان وجود مجموعة واضحة وحديثة من التعاريف والتوجيهات الدولية بشأن التوسيم الاحترازي لمسببات الحساسية، تكون متاحة للتطبيق على المستوى العالمي.

(هـ) مراعاة حجم المشكلة أو القضية على الصعيد العالمي

هناك انتشار متزايد للحساسية الغذائية، وهي تحدث بشكل أساسي في الدول الغربية، مثل المملكة المتحدة (ودول أخرى في جميع أنحاء أوروبا) والولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا. وفي الأماكن الأخرى، على الرغم من نقص البيانات عن انتشار الحساسية الغذائية، تشير البيانات الموجودة إلى أن بلداناً أخرى تشهد أيضاً زيادة في انتشار الحساسية الغذائية والتوعية بشأنها. وقد جاءت معظم هذه البيانات من آسيا (الصين) وأفريقيا، على الرغم من أن هناك تقارير تفيد بأن معدل انتشار الحساسية الغذائية يتزايد أيضاً في دول أمريكا اللاتينية.

5- الصلة بالأهداف الاستراتيجية للدستور الغذائي

يتماشى العمل الجديد المقترح مع ولاية الهيئة المتعلقة بوضع المواصفات الدولية والخطوط التوجيهية والتوصيات الأخرى، لحماية صحة المستهلكين وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية. وسيساهم اقتراح العمل الجديد في تقدم الأهداف الاستراتيجية 1 و2 و3.

الهدف الاستراتيجي 1: وضع مواصفات غذائية دولية تعالج قضايا الأغذية الراهنة والمستجدة

إن توفير معلومات واضحة ومتسقة هو أمر حيوي للمستهلكين الذين يعانون من الحساسية الغذائية لاتخاذ خيارات غذائية آمنة. وسيضمن استعراض نصوص الدستور الغذائي الحالية، وتوضيحها وتحديثها العلمي، بالإضافة إلى وضع توجيهات جديدة بشأن التوسيم الاحترازي لمسببات الحساسية أو التوسيم الاستشاري، حماية المستهلك في البيئة الغذائية المعاصرة.

الهدف الاستراتيجي 2: ضمان تطبيق مبادئ تحليل المخاطر في وضع مواصفات الدستور الغذائي

لم تتغير الأحكام المتعلقة بالتوسيم الاحترازي لمسببات الحساسية الواردة في المواصفة، بما في ذلك قائمة الأغذية والمكونات التي تتطلب الإعلان عن أنها تسبب الحساسية، بشكل كبير منذ عام 1999. وبالتالي، يتضمن العمل الجديد المقترح طلب المشورة العلمية من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن معايير تحديث هذه القائمة وتوضيحها.

الهدف الاستراتيجي 3: تيسير المشاركة الفعالة لأعضاء الدستور الغذائي كافة

ستتيح عملية الاستعراض من قبل لجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية فرصة لجميع أعضاء الدستور الغذائي للمساهمة في مراجعة المواصفة الحالية، ووضع توجيهات جديدة بشأن التوسيم الاحترازي لمسببات الحساسية. ويكمل هذا العمل الجديد العمل الجاري بالفعل في لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية ويستند إليه، ويوفر الفرصة للتعاون عبر اللجنتين.

6- العلاقة القائمة بين هذا الاقتراح وغيره من وثائق الدستور الغذائي الموجودة

تنطبق الأحكام المتعلقة بتوسيم مسببات الحساسية في المواصفة والتي تُقترح مراجعتها، أفقياً على جميع الأغذية المعبأة مسبقاً.

7- تحديد أية متطلبات للمشورة العلمية للخبراء ومدى توافرها

ستكون هناك حاجة إلى المشورة العلمية من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن المعايير لأية إضافات و/أو عمليات حذف من قائمة الأغذية والمكونات المعروفة بأنها تسبب الحساسية.

8- تحديد الاحتياجات الخاصة بالمدخلات الفنية للمواصفة من قبل الأجهزة الخارجية

ستكون هناك فرصة للتشاور مع الأجهزة ذات الصلة إذا لزم الأمر خلال العملية. وسيتم النظر في فهم المستهلك القائم على الأدلة للتوسيم الاحترازي لمسببات الحساسية والبيانات الاستشارية.

9- الجدول الزمني المقترح

رهنأ بموافقة الدورة الثانية والأربعين لهيئة الدستور الغذائي في عام 2019، من المتوقع أن يتم الانتهاء من العمل في ثلاث جلسات.